

من ثبوت التوكيد الحقيقية واول التخصيص قوله
لازم لي ان كان ذلك ولا اب صدره هذه التعميم
الصفا ويعينه والصفا رفتح الصاد وبالفتح
المجتمعة الذل والهوان خبر اسم الاشتاقه
وخبر عمر مخذوف وجوب ما تقدم ويروي
هذا وجدكم يفتح الجيم وهو الخط والتسا
في قوله ولا اب قوله لا نسب اليوم ولا
ثمة تمامه اتسع الخرق على الراقع **وقوله**
يروي الفتق على الراتق وفيها منقار ان
والخلة الصداقة واليوم تروق في موضع
الخبر الاول ويخير الثانية مخذوف اي
موجوده تغديره موجود ان تدبر **قوله**
او مركبا كالاول على هذا يحتمل ان يكون الكلام
من عطف الجمل وحذف منه اول دلالة
الثاني وان يكون من عطف المحذوفات ونحوها
الا بالله واما الآية فهي من عطف الجمل
وحذف من الثاني دلالة الاول **قوله**
فاما الرفع اي رفتح الثاني مع فتح الاول
قوله قائمه على ثلاثة احوال اب قائمه
حارجي احد ثلاثة اوجه **قوله** قائم محلها
رفع بالابتداء الخ لا يختص هذا الحكم بالاسم

المبني

04
المبني بل المضاف وشبهه كالمبني في ذلك
عند سيبويه **قوله** فان عده في رفع الخبر
كما تقدم **قوله** وان ثبوت بين العاطف والعطف
تأكيد النفي قضية كون العطف على محل
لامع اسمها ان لا من جملة العطف عليه فلا
يكون العطف من خبرها فليكن تكون الثانية
زانة تأكيد النفي **قال** سم الا ان يكون
في الكلام تنوع الموارد العطف على الاسم باعتبار
محل مع لا **قوله** الا سم وحده لا محل له فلا
يصلح لعطفه لرفع عليه فالتشكال باقى **قوله**
او ان لا الثانية عاملة عمل ليس على هذا يكون
خبر الاول في المثال حد وبالذات الثانية
علميا وبالفلسفة لا يصح ان يكون الوجود ضمرا
عنصري الامتناع توارد عاملين على معول
واحد من عمل مذهب سيبويه لاختلاف عمل
الخبر **قوله** واما التنصب هو ضمها
حتى ينصب بعضها بالضرورة كتنوينه
الانادي **قوله** فالعطف على محل اسم الاسم
او على لفظه وان كان مبنيا لفظا بوجه حركته
حركة الا حواجب ومثل ذلك جازين مطلقا
عند سيبويه ومختص بالضرورة عند الاصق